

وجهها لا وان طال من بل اعضا الوضو خاصة وفائدة للاذ نظر  
 في الايمان في الوضو انه لا حدث في ظاهره متلا فان قلنا الحدث الاصغر  
 يحل جميع البدن حدث او اعضا الوضو فقط المحدث اه في علم  
 يحد غلته وانما امتنع عليه ان ينس المصنف بذلك العضو  
 لان شراطين الظاهر الكاملة ظاهر كل الوجه في فتاوي من  
 ولو انبلي بالحل وغير ما عمل الوجه لم يصرف بعض شيوخنا ومثل  
 الملح الزراب دون غيره كغير لعدم المشقة في الاحتراز عنهم قلت قضية  
 تشبيه الزراب بالمحان اعتبار عدم الضروفه معيدا بالابتلا وليس كذلك  
 لما سبق في المياه ان الزراب لا يضرب طلقا الا اذا صار الما يمس طينا اه  
 اج طولا غير محمول عن المصنف والاصل وحد طول الوجه  
 ومثله قوله عرضا ما بين منابت الخاي ما من شأنه ان ينبت عليه  
 الشعور المذخور فلهذا استغني الش عن زيادة بعضهم غا لما لان محلها  
 اذا اريد التاب بالفضل لا اختلاف الناس فيه بخلاف ما اذا ما من شأنه  
 فانه لا يختلف ما بين اذ ينبت لورا حرت اذ انه عن محلها او تقدمت الا  
 يجب غسل الوجه اليهما في الاولين ويجب غسلهما في الثانية ويفرق بين  
 هذا وما قالوه في المرفقين والكعب والخشعة حيث ان اطول الظاهرها  
 ولو خرجت عن حيز الاعتدال بان المقصود هنا غسل ما تقع به  
 المعالجة فان اطول الحكمه ولم يلتمس الخلاصه واما المرفقان والكعبان  
 والخشعة فان الحكم متعلق بكل منهما فاعتبر ارج لا يجب غسل ذلك  
 بل ولا يجب غسل باطن العيني علي ان بعضهم صرح بكونه نظريه ان  
 تقوم الضرعه ومقتضاها الحرمة ان تحقق الضرط ان نجس  
 ولم يضرب ماق العيني كذا بخط المص والفري بخط الجوهري موق بالواو  
 العيني اي طرفها مما يلي الكعب والمخاطط وفيها الذي يلي الاذن والمخاطط  
 بالفتح واما بالسر فالمصدر مرجوس فالماق لغة في الموق كالماض  
 الذي في المصباح والصاحح والقاموس المرض بالتحريك بلا الفتح

ايه سائرين  
اه لم يغيره

وهو الوجه الذي لا يمس  
 في الايمان في الوضو انه لا حدث في ظاهره متلا فان قلنا الحدث الاصغر  
 يحل جميع البدن حدث او اعضا الوضو فقط المحدث اه في علم  
 يحد غلته وانما امتنع عليه ان ينس المصنف بذلك العضو  
 لان شراطين الظاهر الكاملة ظاهر كل الوجه في فتاوي من  
 ولو انبلي بالحل وغير ما عمل الوجه لم يصرف بعض شيوخنا ومثل  
 الملح الزراب دون غيره كغير لعدم المشقة في الاحتراز عنهم قلت قضية  
 تشبيه الزراب بالمحان اعتبار عدم الضروفه معيدا بالابتلا وليس كذلك  
 لما سبق في المياه ان الزراب لا يضرب طلقا الا اذا صار الما يمس طينا اه  
 اج طولا غير محمول عن المصنف والاصل وحد طول الوجه  
 ومثله قوله عرضا ما بين منابت الخاي ما من شأنه ان ينبت عليه  
 الشعور المذخور فلهذا استغني الش عن زيادة بعضهم غا لما لان محلها  
 اذا اريد التاب بالفضل لا اختلاف الناس فيه بخلاف ما اذا ما من شأنه  
 فانه لا يختلف ما بين اذ ينبت لورا حرت اذ انه عن محلها او تقدمت الا  
 يجب غسل الوجه اليهما في الاولين ويجب غسلهما في الثانية ويفرق بين  
 هذا وما قالوه في المرفقين والكعب والخشعة حيث ان اطول الظاهرها  
 ولو خرجت عن حيز الاعتدال بان المقصود هنا غسل ما تقع به  
 المعالجة فان اطول الحكمه ولم يلتمس الخلاصه واما المرفقان والكعبان  
 والخشعة فان الحكم متعلق بكل منهما فاعتبر ارج لا يجب غسل ذلك  
 بل ولا يجب غسل باطن العيني علي ان بعضهم صرح بكونه نظريه ان  
 تقوم الضرعه ومقتضاها الحرمة ان تحقق الضرط ان نجس  
 ولم يضرب ماق العيني كذا بخط المص والفري بخط الجوهري موق بالواو  
 العيني اي طرفها مما يلي الكعب والمخاطط وفيها الذي يلي الاذن والمخاطط  
 بالفتح واما بالسر فالمصدر مرجوس فالماق لغة في الموق كالماض  
 الذي في المصباح والصاحح والقاموس المرض بالتحريك بلا الفتح

فقط ان تفتق  
اي او وطن كما

يجمع

حاشية توبيخه

الجوهري